[المرفوعات]

قوله: (المرفوعات هو...).

إنما قال: (هو) بالتذكير والإفراد نظرا إلى " ما "؛ لكونه مفردًا مذكرًا، كقولهم: "من كان أمك "، أو لأنه يعود إلى المرفوع لا إلى المرفوعات؛ لأن التعريف إنما يكون للحقيقة لا لأفرادها.

[الفاعل]

حاشية: إنما لم يجز أن يكون " زيد " في: " زيد قام " فاعلا؛ لأنه لو كان فاعلا لما جاز أن يرفع الفعل غيره عند وجوده، لكنه يرفعه في مثل: زيد قام أبوه، ولأنه كان لا يختلف الفعل عند اختلافه فيقال: زيد قام، والزيدان قام، والزيدون قام، لكنه يختلف فيقال: قام، وقاما، وقاموا، ولأنه لو كان فاعلا متقدما لجاز في كل فاعل أن يكون متقدما، لكن منه ما لا يجوز أن يتقدم، كالضمائر في مثل: قمت وغيره.

قوله: (والأصل أن يلي فعله).

قالوا: لو قال موضع قوله: والأصل أن يلي عامله لكان أجود؛ ليتناول الفعل وغير من نحو: زيد ضارب أبوه عمرا. وهذا حسن؛ لأن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير، فإذا جاز أن يتقدم معموله عليه جاز أن يفصل بينه وبينه.

وكذلك لو قال موضع قوله (ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد، وامتنع ضرب غلامه زيدًا): قوى، وضعف؛ لكان أحسن؛ لأن ابن جنى أجاز نحو: ضرب غلامه زيدًا، وإن كان ضعيفًا، وعليه ينشد[1]: [الطويل]

---

(١) ذكره العيني "٢/ ٤٩٩" ولم ينسبه ولم يعرف قائله.

معناه: كسى حلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة، وأعلى عطاؤه صاحب العطاء في أعلى مراتب المجد والكرم، والشاهد في (كسى حلمه)، و (نداه) فإن الضمير فيهما للفاعل، ولم يسبق ذكره، فأجاز ذلك ابن جني مطلقًا، وتبعه على ذلك ابن مالك، والجمهور على أنه مختص بالضرورة.

و (رقى) بالتشديد من الرقي، وهو الصعود والارتفاع، و (الندى) بفتح النون العطاء، و (الذري) بضم الذال المعجمة جمع ذروة بكسر الذال، وذروة كل شيء أعلاه، ومنه: ذروة السنام.

كسا مجده ذا المجد أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد

وقال حسان بن ثابت – رضي الله عنه – يمدح مطعم بن عدى[1]: [الطويل]

وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماً

وهنا علة أخرى لكون الأصل أن يلى فعله غير قوله: (لأنه أحد جزأى الجملة معه) وهي: أنهم يسكنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل كراهة توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، ويفصلون بالفاعل بين الفعل وحركته في مثل: يفعلان، ويفعلون، ولولا أنه كالجزء لما سكنت له لام الفعل، ولما جاز الفصل به بين الفعل وحركته، أى: وما يقوم مقام حركته وهو النون؛ لأن هذا الفعل معرب بالحروف دون الحركة.

حاشية عند قوله في الشرح: (والثاني مثل قرب وبعد) وهو قبيل قوله: (والأصل أن يلى فعله).

والقرب والبعد أمران عقليان، ليسا بموجودين في الخارج، قائمين بالفاعل، بل إنهما إضافيان عارضان للمتقارب والمتباعد في العقل بالنسبة إلى شيئين، لكنهما على جهة أنهما قائمان بالفاعل، بل إنهما إضافيان عارضان للمتقارب والمتباعد في العقل بالنسبة إلى شيئين، لكنهما على جهة أنهما قائمان بالفاعل من حيث إنهما يعقلان بالقياس إلى المتقارب والمتباعد، وكانت النسب والإضافات عدمية لما أنها عرض، وهو لا يقوم بنفسه فلابد من محل ونسبة إلى ذلك المحل، ويكون الكلام في الثانية كالكلام في الأولى، ويذهب الأمر إلى غير النهاية، وأنه محال، فلما أفضى القول بكونها وجودية إلى المحال قيل: إنها عدمية.

---

(١) قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه. الديوان ٢٣٩/١، ومغني اللبيب ١٨٥/١.

(المجد) الشرف والكرم، يقال: رجل مجيد؛ أي: شريف، و (أخلد) من الإخلاد، وهو الإبقاء، وهو خبر (إن) وواحدا مفعوله.

و (الدهر) نصب على الظرف في الموضعين، و (من الناس) صفة لواحد، و (أبقى) جواب (لو)، والشاهد في (مجده) حيث أعاد الضمير فيه إلى مطعم، وهو متأخر لضرورة، وأراد به: مطعم بن عدي والد جبير الصحابي رضي الله عنه، وانتصابه على أنه مفعول أبقى.

ويمكن أن يكون الاحتراز بقوله: (وقدم عليه) عن مذهب الأخفش من جواز إسناده إلى ما قبله وهم طائفة من الكوفيين واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ [الشعراء:١٤٨] أي: هضيم طلعها، وبقول الشاعر[1]: [الرجز]

مَا لِلْجِمَـــــالِ مَشْيُهَا وَئِيـــــدَا

أي: وئيدًا مشيها.

---

(١) بعده:

أَجَنْـــــــــدَلا يَحْمِلْنَ أم حَـــدِيدا

أَمْ صَرَفانًا بـــــاردًا شديـــــــــدًا

أَمِ الرِّجالَ قُبَّضًـــــا قُعُـــــــودا

هذا رجز ينسب للزباء بنت عمر بن الضرب ملك الجزيرة وقيل: إنه مصنوع "العيني ٢/ ٤٤٨ أمالي الزجاجي ١٠٧، الأساس ٤٩ معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨، الأغاني ١٥/ ٣٢٠ الخزانة ٣/ ٢٧٢ اللسان ٤/ ٤٥٦، ١١/ ٩٥، ١٢/ ١٣، شرح التسهيل للمصنف ١/ ٨٢ وشرح عمدة الحافظ ٢٠، ونسبه المبرد في الكامل ٢/ ٨٣ إلى قصير صاحب جذيمة.

قال العيني: قالته الخنساء بنت عمرو الصحابية رضي الله عنها، وجمهور أهل اللغة على أنه للزباع بفتح الزاي المعجمة وتشديد الباء الموحدة.

و (ما) استفهام، و (الجمال) جمع جمل، و (اللام) تتعلق بمحذوف؛ أي: استقر، والشاهد في (مشيها وئيدا) حيث استدلت به الكوفية على جواز تقديم الفاعل، وأن (مشيها) فاعل ارتفع بقوله: (وئيد) أو هو اسم فاعل، كالقوي والسمين بفتح الواو وكسر الهمزة، وهو صوت شدة الوطء على الأرض يسمع كالدوي من بعد.

وقالت البصرية: هو مبتدأ خبره محذوف باق معموله، والتقدير: مشيها يكون وئيدا، أو وجد.

وقيل: روي هذا مثلثا الرفع على ما ذكرنا من الخلاف، والنصب على المصدر؛ أي: تمشي مشيها، والخفض بدل اشتمال من الجمال.

و (الهمزة) للاستفهام، و (جندلا) منصوب بـ (يحملن) وهو الحجر، و (أم) متصلة عطف على (أجندل) لا أي أم يحملن حديدا.

حاشية: الفاعل يكون مظهرًا ويكون مضمرًا، متصلاً ومنفصلاً.

وكونه منفصلاً واجب في خمسة مواضع: اثنان مجمع عليهما: الأول منهما إذا قصد حصره مثل: ما ضرب زيدًا إلا أنا.

وشذ[1]: [البسيط]

مَا عَابَ إلاّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلاَ جَفَا قَطُّ إلاّ جُبَّأٌ بَطَلاَ

فقدم الفاعل مع قصده حصره.

والثاني: أن يكون العامل فيه مصدرًا مضافًا إلى المفعول مثل: أعجبني ضرب زيد أنت.

والثلاثة الباقية:

إذا دخلت عليه اللام الفارقة بين " إن " المخففة والنافية مثل: إن أكرمك لأنا، وهذا عند الكوفيين لتجويزهم أن يلي المخففة غير أفعال المبتدأ، ومنه[2]: " إن يزينك لنفسك وان يشينك لهيه "، وعليه أنشدوا[3]: [الكامل]

---

(١) (اللئيم) البخيل المهين النفس الدنيء، و (إلا) بمعنى: غير في الموضعين، و (لا جفا) عطف على (ما عاب).

و (جبأ) بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة بعدها همزة من غير مد، وهو الجبان، و (البطل) الشجاع، وانتصابه على المفعولية، والشاهد فيه: أن الكسائي احتج به على أن الفاعل المحصول بألا لا يجب تأخيره، والجمهور على وجوب تأخيره عن المفعول، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[فاطر: ٢٨]. [انظر: شواهد العيني ١/١٨٣]

(٢) قوله: (إن يزينك... الخ) هذا نثر لا شعر، وإن مخففة من الثقيلة، واللام لام الابتداء، ونفسك فاعل يزينك، والمعنى أن الإنسان لا يزينه إلا نفسه بفعل الطاعات، ولا يشينه إلا هي بفعل المعاصي، والشاهد في يزينك حيث ولى أن وهو فعل مضارع غير ناسخ وهو أندر مما قبله.

(٣) قالته عاتكة بنت زيد العدوية، ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كانت من المهاجرات، وهو من قصيدة ترثي بها الزبير بن العوام رضي الله عنه، والخِطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير.

والشاهد في قوله: (إن قتلت لمسلما) حيث ولى (إن) فعلا، وليس هو من نواسخ الابتداء، وذلك أن (إن) المخففة إذا وليها فعل لم يكن في الغالب إلا من نواسخ الابتداء، وإذا كان من غيره يكون شاذا، فلا يقاس عليه، فلا يقال: إن قام لزيد، خلافا للأخفش.

بـــالله ربـــك إنْ قَتَلْـــتَ لمُسْـــلِمًا وَجَبَـــتْ عَلَيْـــكَ عُقُوبَـــةُ الْمُتَعَمِّـــدِ

وإذا كان مسندًا إليه صفة جرت على غير من هي له، مثل: هند زيد ضاربته هي، وهذا على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيجوزون الاتصال.

وإذا كان فاعلاً في باب التنازع على مذهب الفراء مثل: ضربني وأكرمت زيدًا أنت، فإنه يجيزه إذا كان كذلك.

قوله: (وإذا انتفى الإعراب لفظًا منهما والقرينة).

القرينة قد تكون لفظية، وقد تكون معنوية. واللفظية قد تكون في نفس الفعل مثل: ضربت موسى سلمى، وقد تكون في توابع الفاعل والمفعول أو توابعهما، نحو: أكرم عيسى العالم موسى، وأكرم عيسى موسى العالم، وأكرم عيسى العالم موسى الكاتب، فظهور الإعراب في توابع أحد الطرفين أو في كليهما قرينة لفظية.

والقرينة المعنوية أن يستحيل صدور الفعل من أحدهما كما مثل، أو يكون صدوره من أحدهما أغلب: نحو: دفعت الحبلى السكرى.

قوله: (أو وقع مفعوله بعد " إلا ").

إنما ينعكس المعنى فيجب تقديمه إذا قدم المفعول وحده لا مع " إلا "، أما إذا قدم مع " إلا " نحو: ما ضرب إلا عمرا زيد، لم ينعكس المعنى؛ فلا يكون تقديمه حينئذ واجبًا.

فإن وقعا جميعا بعد " إلا " كان الحصر لما يليها من المفعول أو الفاعل؛ فيجب حينئذ تقديمه، كقوله[1]: [الطويل]

=

انظر: ابن الناظم ص٧٢، وابن هشام ١/ ٢٦٤، وابن عقيل ١/ ٢١٨، والأشموني ١/ ١٤٥، والمكودي ص٤٢، والسيوطي ص٩٣، وكذا في الهمع ١/ ١٤٢، والإنصاف ٢/ ٣٧٣.

(١) ذكر البياري شارح الحماسة: أن الذي قاله هود عيل بن علي الخزاعي، وهو من المحدثين، وليس ممن يحتج بهم.

(لما) ظرف، وجوابه في البيت الثاني، وهو قوله:

تســـلي بـــأخرى غيرهـــا فـــإذا التـــي تســـلي بهـــا ثغـــري بليلـــي ولا تســـلي

وَلمّـــا أبـــى إلاّ جمَاحـــاً فُـــؤادُهُ، وَلـم يَسْـلُ عـن لَيلى بمـالٍ وَلا أهـلِ
تَسَـلّى بـأُخْرَى غَيرِهـا، فـإذا التـي تَسَـلّى بهـا تُغـرِي بلَيلـى وَلا تُسْـلي

فيجب تقديم المفعول؛ لأنه هو الذى ولى " إلا ".

قوله: (ومنها أن يقع الفاعل بعد " إلا ").

إنما يؤدى إلى عكس المعنى إذا قدم الفاعل وحده، أما إذا قدم مع " إلا " نحو: ما ضرب إلا زيد عمرًا، لم ينعكس المعنى لما ذكرناه.

حاشية في تقدم الفاعل على المفعول:

قالوا: كان حقه أن يذكر مما يجب تقديم المفعول فيه على الفاعل الصفة إذا جرت على غير من هي له، نحو: زيد هند ضار بهما هو.

وجوابه: أنه يندرج تحت قوله: (إذا اتصل مفعوله وهو غير متصل).

=

و (أبي) امتنع، و (فؤاده) فاعله، و (إلا جماحا) استثناء من موجب، فيجوز نصبه، فالناصب هو (إلا) عند المحققين، ولكن (جماحا) في الحقيقة مفعول حصر بـ (إلا) وتقدم على فاعله، وفيه الشاهد حيث احتجت البصرية به على جواز تقديم المفعول المحصور بالأعلى الفاعل، وذهبت طائفة إلى أن المحصور بـ (ألا) يجب تقديم فاعله، كما في المحصور بإنما، نحو: إنما ضرب زيد عمرا، و (الجماح) هاهنا من جمح إذا أسرع إسراعا، فلا يرده شيء، و (الجموح) من الرجال الذي يركب هواه، فلا يمكن رده.